

المحاضرة الثانية عشر

دراسة الجدوى في البرامج والمشروعات

مقدمة

يدرك المسؤولون عن المشروعات والبرامج أهمية دراسة الجدوى الاجتماعية للمشروع قبل الإقدام عليه وفي هذا الصدد لا بد من التعرف على مفهومين أساسيين وهما : المنافع الاجتماعية والنفقات الاجتماعية ، والتي سوف تسمح بتحديد المكاسب الصافية للمجتمع وتشمل المنافع والنفقات الاجتماعية كل العوامل المرتبطة بالمجتمع والتي تؤثر على الرخاء القومي وبالتالي فهي ليست فقط المنافع والنفقات الاقتصادية التي تهتم بالفرق بين المنافع الاقتصادية والنفقات الاقتصادية

ماهية دراسة الجدوى :

المقصود بدراسة الجدوى للمشروع :

مجموعة الأساليب أو الطرق العلمية التي تُستخدم لجمع البيانات وتحليلها وللوصول إلى نتائج تحدد صلاحية المشروع

أهمية دراسة الجدوى:

تعتبر دراسات الجدوى من الموضوعات الحيوية التي لا غنى عنها لأي مشروع بغض النظر عن نوعية المشروع خاصة كان أو عاما

فلقد لاقت دراسات الجدوى في السنوات الأخيرة إقبالا منقطع النظير واهتماما خاصا بسبب الرغبة في زيادة الإنتاج وتحقيق درجة عالية من الاستقرار للمشاريع أيضا بسبب تشجيع الاستثمارات الخاصة ، خاصة إذا كنا نتحدث عن مشاريع اقتصادية بحتة

- ولأن الشخص صاحب الأعمال أو المستثمر الخاص يحتاج إلى المفاضلة بين عدد من المشروعات البديلة المطروحة أمامه

- وإذا ما كان عليه اختيار أحد تلك المشروعات فإنه ينبغي عليه إجراء دراسة الجدوى لكي يبدأ المشروع وهو مطمئن حتى إن لم ينجح في تحقيق أهدافه ، هذا بالنسبة للمستثمر الخاص

أهمية دراسة الجدوى

أما بالنسبة للمستثمر العام وهو يتمثل في الحكومة فإن لدراسة الجدوى أهمية قصوى كما يلي :-

- 1- إن الحكومة في قيامها بتنفيذ المشروعات العامة تحتاج إلى أسلوب لاختيار المشروعات ذات أكبر نفع عام وتأجيل المشروعات العامة التي لها عدد محدود من المنتفعين ، وهذا لا يتحقق إلا عن طريق دراسة الجدوى التي يمكن على أساسها ترتيب المشروعات الملحة ثم الأقل إلحاحا وهكذا أهمية دراسة الجدوى (المستثمر العام) .
- 2- إن الحكومة عندما تستقر على تنفيذ مشروع عام معين فإنها تحتاج إلى تعريف لشكل المشروع ، فمثلا إذا استقر الأمر على إنشاء مستشفى فما هو عدد الأسرة الواجب أن يشملها المستشفى (حجم المستشفى)؟ وما هي الأقسام العلاجية داخل المستشفى ؟ هذه الأسئلة تجد إجابة واضحة من خلال دراسة الجدوى.
- 3- إن الحكومة لا تمنح رخصة إنشاء المشروع إلا إذا تأكدت أن الأعباء الاجتماعية التي يتسبب فيها المشروع للمجتمع أقل ما يمكن، وأن العوائد والمنافع الاجتماعية التي يحققها المشروع للمجتمع أكبر ما يمكن، ويكون هذا الأساس في منح الرخصة

- وقد يتبادر إلى الذهن أن أهمية دراسة الجدوى قاصرة على المشروعات والبرامج الجديدة فقط ، وهذا غير صحيح لأن دراسة الجدوى مهمة أيضا للمشروعات والبرامج القائمة المستمرة ، ومن ذلك مثلا؛ التوسع في مشروع قائم، أو إدخال نظام جديد للنظام القائم، أو إضافة منتج جديد وهكذا.

ويجب ألا نخلط بين دراسة الجدوى وبين فعالية المشروع ، فهناك فرق بينهما ، فدراسة الجدوى كما ذكرنا قائمة أساسا على تقويم فكرة المشروع قبل البدء فيه للتأكد من صلاحيته وجدواه والاعتماد عليه .

أما دراسة فعالية المشروع فالهدف منها هو تقويم اقتصاديات المشروع القائم فعلا ، وبمعنى آخر ، هل من المصلحة الاستمرار في المشروع القائم أو كيفية تطوير وتحسين اقتصادياته أو الانتقال به من مشروع غير منتج اقتصاديا إلى مشروع مثمر وذا مردود اقتصادي إيجابي

وتلخيصا لما سبق ذكره نستطيع أن نحدد أهمية دراسات الجدوى في النقاط التالية :

إنها وسيلة للتأكد من صلاحية المشروع المقترح لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها المستثمر

إن الحكومة تشترط الموافقة على المشروع أو تزويده ببعض التسهيلات وإجراء دراسات الجدوى اللازمة التأكد من أن المشروع يتواءم مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع يشترط الممول للموافقة على التمويل إعداد الدراسات التي تثبت جدوى المشروع - التعرف على مستقبل المشروع لفترة طويلة ووضع المؤشرات اللازمة لنجاحه

الخصائص العامة لدراسات الجدوى :

الشمول : فالدراسة يجب أن تكون شاملة لكافة الجوانب والأبعاد الخاصة للمشروع ولكافة التفاصيل الخاصة به

الدقة : الدقة في جميع المراحل سواء في إعداد الدراسة أو ما انتهت إليه من نتائج وتوصيات أو سلبيات

الموضوعية : البعد عن الحكم على الأشياء بصورة شخصية وأن تتصف بياناتها بالموضوعية الكاملة بالإضافة إلى جديتها

الاتساق : أن تتسق وتتوافق وتتمشى دراسة الجدوى مع نشاط الممول وأغراضه حتى يمكن للممول الحكم على مناسبته ومن ثم تمويله

محددات جدوى المشروع :

لتحديد جدوى المشروع فإن مجموعة متخصصة متكاملة من الدراسات يجب إجراؤها ويمكن تلخيصها فيما يلي :

أولاً : دراسة الجدوى البيئية للمشروع ، والمقصود بها التأكد من توافق المشروع المزمع إقامته مع البيئة المحلية التي سوف يقام عليها ودراسة الجدوى البيئية هي عادة ما تكون المرحلة الأولى في دراسة الجدوى

ثانياً : دراسة الجدوى التسويقية للمشروع : والمقصود بها أن هذا المشروع سوف تكون لديه القدرة على تصريف منتجاته في السوق أو للجمهور ، والأهم من ذلك أن هذه المرحلة الثانية لدراسة الجدوى تحاول التأكد من أن هناك طلباً كافياً على منتجات المشروع وخدماته من السوق أو الجمهور المستفيد

ثالثاً : دراسة الجدوى الهندسية والفنية للمشروع : والمقصود بها التعرف على إمكانية أو قابلية تنفيذ المشروع بناءً على تحديد حجم المشروع في الطاقة الإنتاجية ، وكذلك اختيار الموقع المناسب واختيار نظام الإنتاج

رابعاً : دراسة الجدوى المالية للمشروع : والمقصود بها "العمل على تخطيط وتوجيه وتقييم ومتابعة تأمين احتياجات المشروع أو البرنامج من الأموال ومن خلال أفضل مصدر تمويلي" ، وفي هذه المرحلة أيضاً فإن الأمر يتطلب تحديد مواعيد سداد المال المفترض إذا كان المشروع قائماً على الافتراض من أساسه وذلك عن طريق عمل كشوف حسابية تمثل التدفق النقدي في مرحلة التأسيس ثم في مرحلة التشغيل

خامساً : دراسة الجدوى التجارية للمشروع ، والمقصود من هذه المرحلة تحديد ربحية المشروع وذلك عن طريق مجموعة من المعايير التي يطلق عليها معايير الاستثمار مثل فترة الاسترداد ، وصافي القيمة ، وغيرها

وبناء على ذلك يتم تحديد الربح الخاص للمشروع ، أي الذي يعود للملاك وطبيعي أن دراسة الجدوى لا ينتهي عند هذا الحد بل يجب تحديد ربحية المشروع العامة أو بمعنى آخر ، إعداد دراسة الجدوى الاجتماعية

سادساً : دراسة الجدوى الاجتماعية للمشروع : والمقصود هنا في هذه المرحلة هو تقدير العوائد الاجتماعية التي تتحقق من وراء المشروع في شكل منافع اجتماعية تعود على المجتمع؛ في شكل تشغيل أفراد المجتمع وبالتالي حل مشكلات البطالة ، في شكل التقليل من الاستيراد أو زيادة التصدير للخارج ، وبالتالي توفير عملات صعبة تساهم في المشكلات الخاصة بتوازن ميزان المدفوعات ...

ويتضح من كل ذلك (محددات الجدوى) أن المكونات المختلفة لدراسة الجدوى تكاد أن تكون متكاملة وتحوي دراسة متخصصة ؛ فهناك دراسة تسويقية متخصصة وهناك دراسة مالية وهكذا ، وبمعنى آخر فإن نتائج أي مرحلة من تلك المراحل الست السابقة تعتبر مدخلاً للمرحلة أو المراحل التي تليها : فالمهندس الفني لا يستطيع أن يبدأ في إعداد دراسة هندسية فنية عن المشروع أو البرنامج إلا إذا انتهى خبير التسويق من إعداد الدراسة التسويقية للمشروع وإلا اعتبر المشروع فاشلاً

وأن أي خطأ في أي مرحلة يؤدي إلى بناء المراحل التالية على أساس خاطئ والنقطة الأخرى فيما يخص هذه المراحل . أن كل مرحلة من هذه المراحل تستخدم أدوات خاصة بها تختلف عن الأدوات الخاصة في المراحل الأخرى

وهناك أيضاً دراسات جدوى تطرق إليها البعض يمكن اضافتها لمحددات جدوى المشروع

سابعاً : دراسة الجدوى القانونية : والتي يقصد منها مواعمة المشروع مع قوانين المنظمة أو البلد التي ينتمي إليه المشروع

ثامناً : دراسة الجدوى الإدارية والتنظيمية للمشروع : ويقصد منها سلامة وصحة الهيكل الإداري والتنظيمي للمشروع بحيث يكون لكل موظف وظيفة خاصة به وأن هناك عمالة مدربة وأيدي عاملة ماهرة لتولى أعمال المشروع باقتدار.

بدائل دراسة الجدوى :

هناك بديلان أساسيان لدراسة الجدوى :

الأول : جرت العادة أن تخصص الدوائر الرسمية والشركات الكبيرة دائرة خاصة داخل الدائرة أو الشركة مهمتها إجراء دراسة الجدوى لأي مشروع يراد القيام به وهذه الدائرة تعتبر سلطة استشارية مهمتها تقديم استشارات للمسؤولين فقط

الثاني : هناك جهة أخرى تقوم بدراسة الجدوى وهي ما يسمى بمراكز وبيوت الخبرة وهي متخصصة في إجراء دراسة الجدوى في كل حقل يريده المستثمر, وما يميز تلك المراكز هو خبرتها الكبيرة والطويلة وحيادها ومرونتها إلا أن ما يعاب عليها هو عدم معرفتها بظروف المنشأة التي تريد إجراء دراسة الجدوى لها

مشكلات دراسات الجدوى

لا تخلو أي دراسة مهما كان نوعها من وجود بعض المشكلات التي قد تؤثر على جدواها (الدراسة) أو تؤخر من وقت تسليمها أو الانتهاء منها .

ودراسة الجدوى هي الأخرى يكتنفها بعض المشكلات ومنها :

- 1- افتقار الكثير من المؤسسات للمعلومات الكافية التي تتطلبها دراسة الجدوى
- 2- قلة كفاءة ومهارة القائمين على دراسة الجدوى و المبالغة في بعض المعلومات الموجودة في أرشيف بعض المؤسسات
- 3- المبالغ الخيالية التي تتطلبها مراكز الخبرة لإجراء دراسات الجدوى
- 4- الاعتماد الكبير من جانب بعض المستثمرين على خبراتهم السابقة حتى ولو كانت في مجال آخر لا يمت بصلة للمشروع المراد القيام به مما يقلل من أهمية الدراسة بل وقد يجعلها أحيانا عديمة الفائدة
- 5- في كثير من الأحيان يصعب التنبؤ بالمتغيرات التسويقية والمالية أو الفنية لأمر خارجة عن إرادة من يجري دراسة الجدوى

معايير قياس الجدوى الاجتماعية والمنافع القومية :

وفيما يلي تلك المعايير التي يمكن عن طريقها قياس الإرباح الاجتماعية والمنافع القومية لقيام مشروع جديد:

الاستهلاك التجميعي

توزيع الدخل

معدلات نمو الدخل القومي

هدف التوظيف

الربحية الاقتصادية القومية الكلية

الأثر على سوق النقد الأجنبي

معايير قياس الجدوى الاجتماعية والمنافع القومية :

أولا : الاستهلاك التجميعي :

تهدف المجتمعات – مهما اختلفت النظم بينها – إلى رفاهية مجتمعاتها

وتترجم ذلك في خططها للتنمية الاجتماعية والاقتصادية إلى برامج تنفذها مؤداها رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع

ويعتبر نصيب الفرد من الاستهلاك التجميعي أحد المقاييس الأساسية لمستوى المعيشة

ويعد اختيار المشروع أحد العناصر الهامة التي تدخل في حساب الأثر على الاستهلاك التجميعي

وتبرز بعض المشاكل عند قياس الاستهلاك التجميعي ومنها:

1- اختلاف أنواع السلع التي يشتريها الناس

2- تتمثل الصعوبة الثانية في أن الاستهلاك التجميعي يتضمن جمع مستوى الاستهلاك لأفراد مختلفين تختلف مقادير دخولهم

ومن ثم مستويات معيشتهم

3- أيضا من المشاكل التي تعترض قياس الاستهلاك التجميعي إدخال عنصر الزمن

ثانيا : مساهمة المشروعات في تحسين الدخل :

ونعني بذلك مدى مساهمة المشروع في تحسين الدخل بين أفراد المجتمع

ويمكن أن ينقسم هذا الهدف وعلاقته بالمشروع الجديد إلى قسمين :

التوزيع الإقليمي للدخل : حيث يتم تقويم جودة المشروع الجديد عن طريق مدى مساهمته في توليد دخول جديدة لأقاليم فقيرة

يحدده مستوى النشاط الاقتصادي

ويتم تفضيل المشروعات الجديدة التي سوف تساهم في التنمية الإقليمية وهو هدف تسعى له كافة المجتمعات

معايير قياس الجدوى الاجتماعية والمنافع القومية :

بالنسبة للمشروعات الجديدة فإن تحقيقها لهدف تحسين الدخل يتم بقياس مدى مساهمتها في نفع مجموعة من الأفراد منفعة مباشرة بصافي إنتاجها من السلع والخدمات

ثالثا: معدلات نمو الدخل القومي :

من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية لأية سياسة حكومية تنمية الدخل القومي ولما كان الناتج القومي له علاقة بإجمالي الدخل القومي فإن كليهما يُترجمان في مجموع ما يستهلك ومجموع ما يتبقى للدخار الذي يُوجه بدوره إلى القنوات المالية التي توجهه بدورها إلى النشاط الإنتاجي والخدمي في شكل استثمار

رابعا : هدف التوظيف :

تعتبر القوى البشرية أحد المصادر الاقتصادية الهامة – بل إنها في كثير من بلاد العالم النامي المصدر الاقتصادي الأساسي – ولا يجب إضاعته

وعلى ذلك فإن التوظيف ، وإن نظرنا إليه كهدف مستقل في حد ذاته لاعتبارات اجتماعية ، فإنه بمفهومه كأحد الموارد الاقتصادية مرتبط بالإنتاج، أي مدى ما تحققه العمالة من إنتاج

معايير قياس الجدوى الاجتماعية والمنافع القومية :

ودراسات جدوى المشروعات الجديدة من وجهة نظر المجتمع تنظر ما بين ما تنظر إليه ما سوف يخلقه هذا المشروع الجديد من فرص للتوظيف

هذا وإن كان المجتمع لا يعنيه فقط الهدف الاقتصادي من التوظيف ، بل ينظر للأثار الأخرى المترتبة على البطالة كأحد آفات المجتمع التي ينتج عنها الفوضى الاجتماعية بكل ما تحمله من آثار

المشروع الجديد الذي يضيف إلى الإنتاج والذي يخلق فرص عمل جديدة تتعدى آثاره العلاقة بين كثافة العمل وكثافة رأس المال

إن أثر التوظيف على المجتمع لا يتعدى فقط الناتج والدخل المولد من المشروعات الجديدة ، بل يتعداه إلى التعليم والتدريب وخلق مجتمعات جديدة

وتستمر آثار التوظيف لتشمل الفرد في المجتمع كقوة شراء استهلاكية فكما أنه قوة إنتاجية في جانب المدخلات اللازمة للإنتاج فهو مستقبل لمخرجات المشروع ومستهلك لها وبدون فرص العمل ، فلا دخل ، وبدون الدخول لا قوى شرائية أي لا استهلاك ومن ثم لا إنتاج

خامسا : الربحية الاقتصادية القومية الكلية :

الحكم على المشروع الجديد من وجهة نظر المجتمع يأتي عن طريق مدى مساهمته في زيادة المكاسب الاجتماعية ويمكن تعريف المكاسب الاجتماعية بأنها الفرق بين مجموع المنافع الاجتماعية ومجموع النفقات الاجتماعية والذي يطلق عليه "الأرباح القومية"

وتكمن الصعوبة في تحديد المنافع والنفقات في التفرقة بين ما هو اقتصادي منها وما هو غير اقتصادي ذلك أن ما لا يعتبر منفعة اقتصادية (تحسن المستوى الصحي العام ، تحسين المستوى التعليمي ، اعتماد المجتمع على ذاتها) قد يكون أثره أكبر ولو على المدى الطويل

إلا أن التفرقة بين ما يعتبر منفعة اقتصادية وما يعتبر منفعة غير اقتصادية ليس بالأمر اليسير مما دعا الدارسين لجدوى المشروع من وجهة نظر المجتمع التركيز على الربحية القومية الاقتصادية دون غيرها وذلك للأسباب الآتية :

إن الأرباح الاقتصادية لمشروع ما يمكن أن يطلق عليها الأرباح الاقتصادية القومية بحيث تصبح المفاضلة بين أنواع من المشروعات، وليس بين أنواع مختلفة من المنافع والنفقات

صعوبة إيجاد مقياس اقتصادي مشترك يمكن عن طريقه قياس المنافع والنفقات الاقتصادية وغير الاقتصادية

سادسا : الأثر على سوق النقد الأجنبي :

تهدف كل الدول وخاصة النامية منها إلى تحسين ميزان مدفوعاتها وتضع من السياسات الاقتصادية ما يعمل على تحسين وضع النقد الأجنبي وذلك عن طريق زيادة الصادرات والحد من الواردات ، إلا أن المشكلة ليست بهذه السهولة بالنسبة للدول النامية

لذلك كانت إحدى المعايير الهامة للحكم على جدوى المشروع الجديد من وجهة نظر المجتمع ، هي مدى مساهمته في تحسين ميزان مدفوعات الدولة ويمكن الوصول إلى هذا المعيار الذي يرتبط أساسا بقدرة المشروع على خوض المنافسة الخارجية

هكذا تتعدد الأهداف والمعايير لنظرة المجتمع إلى الربحية من قيام مشروع جديد

الخطوات الإجرائية للقيام بدراسة جدوى برنامج أو مشروع اجتماعي :

من الضروري جدا قبل البدء في تصميم أي برنامج أو مشروع اجتماعي التأكد من الأسس الاقتصادية لذلك البرنامج أو المشروع أو تلك الخدمة تقاديا لأي صعوبات, أو مشكلات اقتصادية قد تعترض المشروع لاحقا
لذلك وللقيام بدراسة الجدوى الاجتماعية للبرنامج أو المشروع فإنه ينبغي مراعاة الخطوات التالية :
- تحديد التكاليف الثابتة للمشروع : وهي ما يُعرف بإجمالي النفقات الدورية المستمرة للمشروع كالمنافع العامة (استهلاك الكهرباء والماء....) الأجور والمكافآت...الخ

- الخطوات الإجرائية للقيام بدراسة جدوى برنامج أو مشروع اجتماعي :

- تحديد الحجم الأمثل لعدد المستفيدين من المشروع
- معرفة التكاليف الحدية للمشروع وهي متوسط ما يتكلفه مستفيد واحد من المشروع في سنة مالية
- معرفة العائد الحدي للمشروع وهو متوسط قيمة ما يتحقق من مزايا اجتماعية واقتصادية لمستفيد واحد في سنة مالية
- دراسة التكاليف المتغيرة للمشروع والتي ترتبط بعدد المستفيدين, والتكاليف التي ستتغير مع حجم البرنامج (الصيانة ، البريد ، الحراسة)

الخطوات الإجرائية للقيام بدراسة جدوى برنامج أو مشروع اجتماعي :

- حساب التكاليف الكلية للمشروع (الثابتة ، المتغيرة)
- حساب العائد الكلي للمشروع
- استخراج صافي العائد الاجتماعي والاقتصادي للمشروع ويساوي العائد الكلي مطروحا منه التكاليف الكلية
- تحديد نقطة التعادل للمشروع : وهي النقطة التي يتساوى عندها إجمالي العائد الذي يتحقق للمستفيدين من المشروع مع إجمالي التكاليف والنفقات الخاصة بالمشروع لنفس العدد من المستفيدين في سنة مالية
- كتابة التقرير واتخاذ القرار المناسب فيما يتعلق بجدوى المشروع قبل تنفيذه

معايير الحكم على جدوى المشروع

إذا أردنا التأكد من سلامة الأسس الاقتصادية للمشروع فلا بد من توافر شرطين :
الأول: أن يتحقق للمشروع عند تنفيذه صافي عائد ربح اجتماعي واقتصادي مناسب

الثاني: أن يكون الحجم الأمثل للمشروع أكبر من قيمة نقطة التعادل المحسوبة

اسئلة

ما المقصود بدراسة الجدوى للبرامج والمشروعات الاجتماعية ؟

ما هي مشكلات دراسة الجدوى ؟

ما اهمية دراسة الجدوى ؟